بحقيقته

من ان يلزم تصوره بحقيقته كوجود الجسم اولا كوجود الجزء المتصل الواحد بوجود كلها ان
هذا الجزء وقد يصير موضوع القضية الموجبة الصادقة كما اذا كان احد قسمي المتصل حارا او
الاخر باردا فيصدق الحكم الايجابي الخارجي عليه والقسمين البين اجزاء ان اجزاء المتصل
ليست معدومة مرة بل لها نحو من الوجود الا انه ليس بوجود منفرد ابل هي موجودة بوجود
وان كانت الصفة ذهنية اقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن باجل الايجاب كما
ان خصوص القضية الخارجية قد يقتضي نحوا خاصا من الوجود كصدق الحكم بالتحيز فانه يقتضي
الوجود المستقل وصدق الحكم على الجوهر بخواصه فانه يقتضي نحو الوجود الخاص والحكم على الوجود
فانه يقتضي الوجود الخاص به كذلك خصوصيات الاحكام الذهنية قد يقتضي خصوصيات الوجود
وهكذا ان المطلقة يقتضي وجود الموضوع بالفعل والممكنة بالامكان والدائمة بالدوام
ويقول ايضا لزوم شيء لآخر قد يكون بحسب الوجود بالفعل من كلا طرفي الملزوم واللازم
وقد يكون بحسب الوجود بالفعل من احد الطرفين كلزوم الانقطاع للجسم فالانقطاع بحسب كونه
بحسب صحة
الانتزاع لازم لوجوده بالفعل من احد الطرفين وقد يكون بحسب صحة انتزاعه للاوهم حيث يصح من
صح نسخة
انتزاع اللزوم عن الملزوم الانتزاع منه من كلا الطرفين ومن هذا القبيل لزوم الملزوم فان مرجعه
انتزاعه
ان اللزوم لا يكفي صحة الاو ... منه انتزاع اللزوم عن الملزوم وهكذا فيكفي في صدقه هذا النحو من الوجود
اعني صحة انتزاعه من موجود كما ان الممكنة يكفي في صدقها امكان وجود موضوعها هذا انتهى قوله لوتم لدل الخ
اشار الى ان بناءه على الوجدان والوجدان لا يفيد دليلا على الغير وادعاء ان كل احد يجد من
نفسه بوجدان كل يقين دليلا له لا وجدان غيره غير مسلم والقصر اعلى انه تم اذا كان التناسخ
لازما لكل بدن وحاصل الجواب المذكور ان الدليل يدل على ان هذه لو حدثت
ابتداء حدثت له نفس والمعاد لحادث ابتدائي ولكن له ان يقول بعدما اثبتنا مغايرة
البدن الذي فرض انه معاد وقد ابطلنا كونه عين الاول يكون بدنا حادثا ابتدائيا
فيستعد نفسا جديدا فالحق في الجواب ما ذكر ههنا وشيء هناك قوله على تقدير تمامه الخ
يشير الى ان بناءه على وجوب التناسخ في كل نفس وايضا بعد قطع النظر عن استحالة تعلق
نفسين ببدن واحد في هذا الدليل يجوز ان يتعلق ببدن واحد نفوس كثيرة فلا يلزم

ان يتولد

١٤٠

ان يتولد ابدان بعدد الاموات على الفور وان التزم تعلقها على الفور فنائل وايضا
يحقق وباء عام وقتال عظيم كما سمعنا وشاهدنا انما هو في بعض الاوقات وفي بعض
الاقاليم لا في الربع المسكون في عرضه وارض الله واسعة والتناسخ توسعه (وطوله)
انسانا وغيره ولا احجار جامعة كما مر انه يحشر المنكرون كامثال الذر وغيره ثم اعلم
ان القدح المفيد في المقام هو القدح الخاص على تعدد الاجزاء في المعاد ليفرق بين
التناسخ اللازم من الاعادة والتناسخ المعروف المقرر بين القوم ليحكم ببطلان التناسخ
المعروف بالادلة وسوقه في بطلان اللازم من الاعادة نعم لو كان هذا (التناسخ)
القادح يجوز التناسخ ايضا يكفي القدح المشترك ولكن ليس بناء كلام الشيء عليها
كما قال فان الذي دل على استحالة الدليل يعلق نفس الخ وايضا حدوث الكل بحدوث
الاجزاء كان ولا خصوصية فيه لجزء دون جزء ولا لحدوث جميع الاجزاء معا والالزم
ان لا يوجد حادث كذلك لعدم وجود العناصر على المركبات سواء كان قديما كما
هو مذهب الحكماء اولا كما هو عند غيرهم قال الشيخ ركن الدين علاء الدولة قدس سره
في العروة الوثقى ليعلم ان الابدان ثلثة محلول ومكتسب ومحشور فالمحلول هو الذي يتولى
وبه يحكى الاكتساب والمكتسب هو اللطائف الامرية المجتذبة لكون متشبثا للفيض المدبر
بحيث يمتاز به عن غيره من العوض يمكن الاشارة اليه بانه سعيدا وشقي وهو غير
منفصل عن المدبر ابد الآباد وكان البدن المحلول مشيمة له في مضيق بطن عالم الكون
والفساد المعبر عنه بالدنيا والمحشور هو الذري وما يجانسه من الاجزاء الارضية
ينفصل عنه بالموت وسمي بلا هو في البرزخ ثم يتصل به بحركة اناه بامر الحق اليه في
المشاهدة ويحكي ان العقل النفسي المدبر للبدن بحركة تعلق الحس اللطائف الامرية المستمسكة
به في العناصر الثلاث لتكون مشيمة ومشيمة حيث كان كالذرة المودعة في صلب آدم المحيد به
من اديم الارض بعض القبضة للنشح بحيث النهاية قوة القبض المدبر من الاجزاء الارضية
المجانسة لها لكمال البدن المحلول فكل ما يتحلل فهو البدن الشهادي الآفاقي فكل ما
يبقى معه ولا ينفصل عنه بعد الموت ابد الآباد فهو البدن المكتسب فكلما لا يتحلل و

Copyright © King Saud University